الجمهورية اليمنية

جامعة صنعاء

مركز دراسات الهجرة واللاجئين

الهجرة غير الشرعية في اليمن

٢٠١٧ م

التحديات والصعوبات الناجمة عن الهجرة غير الشرعية التي تواجهها اليمن

أولا: التحديات والصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي تتمثل في الآتي:-

١) زيادة الأعباء الاقتصادية والاجتماعية جراء التدفق الجماعي والمستمر للمهاجرين غير الشرعيين، الأمر الذي يؤدي إلى تدهور الوضع الإنساني وارتفاع معدلات الفقر والبطالة وانخفاض مستوى الأمن الغذائي ونقص الموارد، خاصة في ظل عدم وجود حلول جذرية للمشكلة.

٢) الضغط على المرافق العامة والخدمات الأساسية والتعليمية والصحية، خاصة في ظل شحة الإمكانات الحكومية والزيادة الكبيرة في معدلات نمو السكان باليمن.

٣) زيادة التحديات الاجتماعية، مثل تمركز المهاجرين في المدن الرئيسية، والضغط على مرافق الخدمات العامة وأقلاق السكنية والنظام العام داخل المجتمع، وعدم التزام البعض بالقوانين الوطنية وإدخال عادات وتقاليد جديدة على المجتمع اليمني، وانتشار ظاهرة التسول وتوسعها.

٤) منافسة المهاجرين غير الشرعيين للعمالة اليمنية في أسواق العمل؛ وذلك بسبب قبلوهم لأجور متدنية وارتفاع معدلات البطالة في اليمن خاصة إن الواصلين الجدد من الفئة العمرية الشابة.

٥) عدم كفاية التمويل الدولي من قبل المانحين للمساعدة في مواجهة تدفق اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين وعدم وفائهم بتعهداتهم المالية، بالإضافة إلى ضآلة المساعدات المقدمة من منظمة الهجرة الدولية ومفوضية شئون اللاجئين والمنظمات الدولية الأخرى.

٦) نشر الأمراض والأوبئة التي يحملها بعض المهاجرين غير الشرعيين الواصلين إلى اليمن ونقلها إلى المحيط الذي يقيم فيه المهاجرون غير الشرعيون.

ثانيا: التحديات والصعوبات الأمنية

١) صعوبة مواجهة عمليات الإنزال العشوائي المستمر للواصلين إلى السواحل اليمنية نتيجة إمتداد الحدود الساحلية اليمنية إلى نحو ٢٥٠٠ كم في ظل الإمكانيات المتواضعة في هذا الإطار.

٢) محدودية إمكانيات وموارد الأجهزة الأمنية حال دون قيامها بواجباتها لإنقاذ القانون ومنع الجريمة وحماية الضحايا في سياق الهجرة غير الشرعية والعمل على الحد منها.

٣) تزايد نسبة الجريمة المنظمة العابرة للحدود مثل تهريب المخدرات والقرصنة وتجارة الأسلحة والتزوير وترويج المخدرات، بالإضافة إلى التوسع المستمر في أنشطة شبكات التهريب والإتجار بالبشر.

٤) قلة عدد المخيمات ومراكز الإيواء اللازمة لاستيعاب اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين على الشريطين الساحلي والحدودي، وانتشارهم بشكل عشوائي في المناطق الحضرية والريفية وتحول الكثير من مناطق الوصول والعبور إلى أماكن استقرار دائم لهم وبأعداد مهولة (الحديدة ورداع)، كما أن تواجدهم لفترات طويلة قد يؤدي إلى طمس الهوية اليمنية وبروز أقليات في أوساط المجتمع اليمني.

٥) إمكانية انخراط اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين في العمليات الإرهابية من خلال تجنيدهم من قبل الجماعات الإرهابية واستخدامهم كمرتزقة حروب، بل وإمكانية استخدامهم من قبل الجهات الأجنبية في أعمال التجسس وعملاء لصالحهم داخل المجتمع اليمني.

وسائل الحد من الهجرة غير الشرعية لليمن

١- معالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير الشرعية وخاصة الصراعات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية، من خلال ما يلي:-

- دعم عملية السلام والاستقرار في الصومال والمناطق الأخرى في القرن الافريقي.
- معالجة التحديات الاقتصادية والاجتماعية وتوفير الدعم لدول المصدر لتعزيز جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية الشاملة والعادلة ومساعدة المواطنين على التغلب على الفقر والقدرة على التكيف والاستقرار في بلدانهم الاصلية.
- مضاعفة الجهود لإيجاد الأوضاع الملائمة للعودة الطوعية الآمنة والمستدامة.

٢- زيادة الدعم الدولي لبرامج مكافحة الفقر في دول المصدر، بما في ذلك شبكات الأمان وبرامج خلق فرص العمل، من أجل تسهيل إعادة إدماج مستدام للمهاجرين العائدين.

٣- التوعية العامة وزيادة الوعي بالمخاطر والبدائل الممكنة للهجرة غير الشرعية في مجتمعات دول المصدر والمقصد.

٤- تطوير البنية القانونية الوطنية الخاصة باللاجئين والمهاجرين.

٥- تطوير وسائل الرقابة الحدودية والإنقاذ البحري وتفعيل أجهزة الضبطية، وتعزيز معدلات النمو الاقتصادي باليمن.

تعريف الهجرة والهجرة غير الشرعية

- الهجرة - في أبسط معانيها – هي الانتقال - فرديا كان أم جماعيا- من موقع إلى آخر بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا كان أم اقتصاديا أم دينيا أم سياسيا.

- تعرف الهجرة غير الشرعية أو السرية بأنها: الهجرة من بلد إلى آخر بشكل ينتهك القوانين المرعية في البلد المقصود، بحيث يتم دخول البلاد دون تأشيرة دخول.

- بدأت الهجرة غير الشرعية إلى اليمن مع انهيار حكومة الصومال عام ١٩٩١م ونشوب الحرب الأهلية، وتوسعت لتشمل دول القرن الأفريقي كأرتيريا وأثيوبيا.

- يصل (٦) آلاف مهاجر أفريقي إلى اليمن شهريا وفقا لإحصائيات منظمة الهجرة الدولية، غالبا ينطلق هؤلاء من إثيوبيا أو الصومال أو اريتريا ويأملون في الانتقال برا إلى بلدان الخليج للعثور على عمل.

- يتعرض المهاجرون غير الشرعيون للوقوع في أيدي عصابات إجرامية تخضعهم للتعذيب أو العمل القسري والانتهاكات الجنسية وجميع صنوف انتهاكات حقوق الإنسان، وغالبا ما يواصل المهاجرون رحلتهم ليخضعوا للابتزاز بشكل متكرر من عصابات أخرى قبل الوصول إلى وجهتهم.

أسباب الهجرة غير الشرعية إلى اليمن

- استمرار الصراع وعدم الاستقرار في دول القرن الأفريقي المجاورة لليمن

- الموقع الجغرافي لليمن باعتبارها حلقة الوصل بين الدول العربية الغنية (دول الخليج) والدول الفقيرة في القرن الأفريقي.

- طول السواحل اليمنية التي تصل إلى ٢٥٠٠ كم، على البحر الأحمر وخليج عدن وبحر العرب، وعدم قدرة السلطان اليمنية على السيطرة الكاملة على هذه السواحل بحكم الإمكانيات المادية والبشرية المحدودة.

- انتهاج اليمن لسياسية الباب المفتوح منذ اندلاع النزاع المسلح في الصومال عام ١٩٩١م، فاللاجئ الصومالي يعتبر لاجئا منذ وصوله إلى الساحل اليمني، مما شجع اللاجئين من الجنسيات الأخرى على القدوم لليمن سواء كطالبي لجوء أو عابرين للأراضي اليمنية إلى الدول الأخرى.

- مصادقة اليمن على اتفاقية اللجوء لعام ١٩٥١م وبروتوكول ١٩٦٧م، وهي الدولة الوحيدة في شبة الجزيرة العربية المصادقة عليهما.

جهود الحكومة اليمنية في حماية المهاجرين غير الشرعيين

- تقوم قوات خفر السواحل بتأمين وصول القادمين إلى السواحل اليمنية والمساعدة في عملية البحث والانقاذ البحري عند تعرض القوارب التي تقلهم للأعطال والحوادث الكارثية.

- تم تنفيذ عدداً من برامج بناء القدرات والتدريب للكوادر العاملة في خفر السواحل وأمن الحدود مما حقق نتائج إيجابية تمثلت في انخفاض عدد الغرقى والمنكوبين في عرض البحر، وانخفاض عدد ضحايا العنف الذي يمارس نحوهم من قبل المهربين.

- إعداد وتنفيذ مجموعة من الخطط الأمنية المشتركة لمكافحة الجريمة المنظمة، والقضاء على عصابات التهريب، ومداهمة أحواش المهربين واطلاق سراح عدد من المحتجزين من المهاجرين.

- قامت الحكومة اليمنية بالتعاون والشراكة مع منظمة الهجرة الدولية والسفارة الاثيوبية بصنعاء، بإعادة (٢٥،٥٠٠) مهاجر إثيوبي غير شرعي إلى بلدهم خلال الفترة ٢٠١١ – يونيو ٢٠١٣م.

وسبق أن قامت الحكومة اليمنية بجهود ذاتية بإعادة أعداد كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين إلى بلدانهم على نفقتها الخاصة، ولا تزال الجهود مستمرة بين الحكومة وشركائها لإعادة الكثير منهم إلى بلدانهم.

- دعت الحكومة اليمنية وشاركت في عدد من الفعاليات الخاصة بالهجرة غير الشرعية، من أبرزها:-

أ) "المؤتمر الإقليمي حول حماية اللاجئين والهجرة الدولية في خليج عدن"، المنعقد بصنعاء من ١٩-٢٠ مايو عام ٢٠٠٨م، وكان هدفه الرئيسي هو المساهمة في إنشاء بيئة إقليمية وخطة طويلة الأجل لحماية اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين في خليج عدن، وتقديم توصيات بشأن أفضل السبل لمواجهة هذه التحديات وتحسين مستوى التعاون عبر الإقليمي.

ب) نظمت اليمن - في ١١ نوفمبر ٢٠١٣م بصنعاء – «المؤتمر الإقليمي لمواجهة تحديات تدفقات الهجرة المختلطة واللاجئين من القرن الإفريقي»، الذي ضم مجموعة كبيرة من المشاركين من دول القرن الإفريقي ودول الخليج، والدول المانحة والمنظمات الدولية، وهدف لتطوير خطة عمل إقليمية لإدارة قضية الهجرة المختلطة بين القرن الإفريقي وشبه الجزيرة العربية، ومن أبرز نتائجه (بيان صنعاء حول اللجوء والهجرة).